مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثالث - جوان 2015




# إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين محدودية الموارد ورهانات التنمية المستدامة

د . سليم صيفور
جامعة جيجل – الجزائر-

ملخص

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نوضح إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر في العشرية الأخيرة حيث تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانة البحث العلمي ضمن مشروع التنمية الاقتصادية الشاملة المخطط له في البرامج الخماسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2004، 2005-2009، 2010-2014.
غير أن محدودية الموارد المالية المرصودة لهذا الغرض مقارنة بباقي القطاعات، ومقارنة أيضا ببعض الدول، تشكل تحديا كبيرا لفرص نجاح التنمية الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التمويل، التنمية الاقتصادية، البرامج الخماسية..

Summary of the study

: The current paper deals with the question of financing scientific research in Algeria in the last decade. Government in Algeria has adopted a series of measures aiming at the promotion of scientific research in the frame of general economic development project planned for in President Abdul-Aziz Boutaflika’s quinquennial projects namely 1999-2004, 2005-2009 and 2010-2014 projects. However the financial resources being limited in comparison with the other sectors and with other countries represents a major challenge to the success of general development opportunities.

**مقدمة:**

سعت الدولة الجزائرية بعد الاستتباب المعتبر للأمن في السنوات الأخيرة إلى إرساء قواعد تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، حيث رصدت لهذه التنمية أرصدة مالية معتبرة بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي خصص له حوالي 150 مليار دولار ومرورا ببرنامج الخماسي الثاني 2005-2009 ووصولا إلى البرنامج الخماسي الثالث 2010-2014 والذي خصص له 286 مليار دولار. والهدف المنشود من خلال رصد هذه الأغلفة المالية الضخمة هو النهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام سواء في بناه التحتية، في هياكله، وفي مظهره العام أي بالوصول إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة القائم أساسا على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتقني الهادف إلى تطوير المستوى العام للمجتمع الجزائري. غير أن المتمعن والمتفحص لقضايا البحث العلمي يلاحظ اليوم أن ما يخصص له من موارد مالية لتطويره يبقى بعيدا نوعا ما عن المأمول منه. ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتوضح جوانب القدرة والقصور في البرامج الخماسية- و خاصة البرنامج الأخير 2010-2014 للاستثمار العمومي في الجزائر- على تمويل البحث العلمي بصورة كاملة. وبعبارة أخرى ما مدى مساهمة برنامج الاستثمار العمومي الأخير في تدعيم المكانة الحقيقية للبحث العلمي وتمويله ضمن مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة؟

**المحور الأول:** المنهجية المتبعة في هذا البحث

**1- المشكلة المتناولة في البحث:**

تركز مشكلة البحث الرئيسة على ضعف مصادر تمويل البحث العلمي في ضوء برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014 في الجزائر والحاجة الماسة إلى إيجاد مصادر تمويل أخرى غير حكومية تعتمد على القطاع الخاص ودعم البحث العلمي والتوسع فيها بما يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

**2- أهمية البحث:**

تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في تبيان إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين واقعية الأرصدة المالية المخصصة له ضمن البرنامج الخماسي الحالي 2010-2014 وبين المأمول من أثرها الميداني وهو المساهمة بشكل أكثر فعالية وعلمية في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة كأحد أكبر المطالب الاجتماعية للدولة الجزائرية.

**3- أهداف البحث:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ - ما مدى مساهمة برنامج الاستثمار العمومي الأخير في تدعيم المكانة الحقيقية للبحث العلمي وتمويله ضمن مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة؟

**ب** - ما هي فرص نجاح التمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر؟
**ت** - ما هي أفق تمويل القطاع الخاص للبحث العلمي؟

**4 – فرضيات البحث:**

تستند الفرضيات الرئيسة لهذا البحث إلى ما يلي:

**أ** - رغم ارتفاع الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى المأمول منه.

**ب** - تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يرتكز بالأساس على المعرفة المنبثقة عن البحث العلمي.

**ت** - إشراك القطاع الخاص في المساهمة في تمويل البحث العلمي.

**5- المنهج المستخدم في البحث:**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع و المصادر الوثائقية. بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والإحصائي للوصول إلى النتائج في هذه الورقة البحثية.

**المحور الثاني:** واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

**1- تعريف التنمية المستدامة:**

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير **مستقبلنا المشترك** الذي أعدته **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** في عام 1987 (WCED,1987). ولقد تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبى حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[(1)].

وتعرف أيضا على أنها: "عملية مجتمعية واعية و موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدراته ضمن إطار من العلاقات الإنتاجية.

يؤكد الارتباط بين الكفاءة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"[(2)].

كما توصل تقرير **برونتلاند** الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها". وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب

---

([1]) - صفوح الأخرس، **علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**، وزارة الثقافة، دمشق 1980، ص 168.

([2]) - رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي والتنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر 2006، ص133

أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته".

وتعرف أيضا على أنها: هي تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة.

**2- عناصر التنمية المستدامة: يجمع الباحثون في مجال التنمية المستدامة على مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:**

**أ** - المحافظة على عدد مناسب من السكان.

**ب** - استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التكنولوجيا.

**ت** - تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغيير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية.

**ث** - العناية بالبيئة وتحسينها أو المحافظة على العناصر الأساسية فيها.

**جـ** - تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق وليس مجتمع السوق.

**3- أبعاد التنمية المستدامة:** باعتبار التنمية المستدامة عملية نوعية وهامة فإن لها أبعادا مختلفة تشمل عديد القطاعات في الدولة أهمها:

**أ - البعد الاقتصادي**: يتمثل هذا البعد في توفير مختلف الاحتياجات الضرورية والسلع اللازمة و رؤوس الأموال لدفع مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على خلق الثروة للأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة في الثروة.

**ب -البعد الاجتماعي:** إذ لا بد أن تحقق التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والعائدات الاقتصادية لمختلف المشاريع التنموية، كما يجب أيضا أن تحرص على مبدأ العدالة والمساواة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

**ت - البعد البيئي:** يجب احترام البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة أي لا يجب أن نبحث عن الأساليب الاقتصادية المنتجة على حساب الأمن البيئي وسلامة البيئة والمحيط.

إن البحث عن تحقيق كل هذه الأبعاد يقتضي بالضرورة وجود ثقافة مجتمعية تلعب فيها مؤسسات التعليم العالي والجامعي دورا رئيسيا في ترسيخها وفي تطوير أهدافها.

**4- أهداف التنمية المستدامة في الجزائر:**

إن الخطاب الرسمي الجزائري يشدد على أن التنمية الوطنية المستدامة تهدف في المقام الأول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمتد آثارها لجميع فئات المجتمع باختلاف طبقاته ومكوناته. فالفرد هو محور العملية التنموية باختلاف أبعادها وأهدافها، لذا يجب الاهتمام به خاصة في ضوء مجتمع المعرفة القائم أساسا على

التعليم المستمر وإحلال المعارف والعلوم الحديثة محل الممارسات التقليدية في الاقتصاد. كما تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال البحوث العلمية للوقاية من بعض الأخطار التي يمكن أن تصاحب بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية.

إن القضاء على الفقر والبطالة والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية أضحى اليوم هدفا أساسيا لمشاريع التنمية الاقتصادية التي تعكف الجزائر على تحقيقها دون الإضرار بالبيئة والمحيط.

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني3 وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر السيطرة على التحولات الديموغرافية والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر(3)، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

| جيدة | بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة | هزيلة |
|---|---|---|
| - محاربة الفقر.<br>- تغيير أنماط الاستهلاك.<br>- مستوطنات بشرية.<br>- التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية. | - إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار.<br>- حماية الجو.<br>- الحفاظ على التنوع | - التعاون والتجارة الدوليان.<br>- الحفاظ على التنوع البيولوجي.<br>- المزارعون. |

(3) - www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc.

| | | |
|---|---|---|
| - محاربة إزالة الغابات.<br>- محاربة التصحر والجفاف.<br>- الاستغلال المستدام للجبال.<br>- دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.<br>- البيوتكنولوجيا.<br>- المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطرة.<br>- التربية والتوعية العامة والتدريب. | البيولوجي.<br>- الموارد المائية.<br>- المواد الكيماوية السامة.<br>- المزارعون.<br>- الموارد والآليات المالية.<br>- التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات.<br>- العلم في خدمة التنمية المستدامة.<br>التعاون الدولي من أجل بناء القدرات.<br>- الصكوك القانونية الدولية.<br>- الإعلام من أجل اتخاذ القرارات | - الترتيبات المؤسسية الدولية. |

**المحور الثالث:** واقع الجامعة والبحث العلمي في الجزائر

1- تمهيد:

لقد أدى التطور الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم منذ القرن الماضي إلى بروز عدة مصطلحات اقتصادية مرتبطة بمختلف الأبعاد التربوية لاجتماعية وأخذت التربية والتعليم عموما حصة كبيرة من انشغالات المفكرين الاقتصاديين نظرا لكثرة المصاريف المالية على هذا القطاع. لكن تطور الفكر التربوي أدخل بعد "الفائدة" على مخرجات التعليم وأكد على ضرورة الاهتمام بالفوائد العائدة من هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

**2- النظريات المفسرة لدور الجامعة في التنمية المستدامة:**

كان لعلماء الاجتماع اهتماما كبيرا ول فهم الدور الحقيقي الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، وقد امتد هذا الاهتمام تاريخيا إلى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال سبنسر Spencer دوركايم Durkheim ماكس فيبير Max weber وغيرهم وقد ركز هؤلاء على مناقشة قضايا التعليم

العالي والتحديات التي تواجه الجامعة في المجتمع الحديث ومدى تأثيرها على تنمية وتطوير المجتمع الصناعي، حيث عاصر والمراحل التطورية لنشأته[4].

**أ- نظرية التحديث:** ظهرت هذه النظرية مع بداية الخمسينات من القرن الماضي و قد ركزت على مجموعة من العوامل التي تؤثر مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم، واهتمت نظرية التحديث بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر، ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة استخدام الطرق ذاتها لإحداث عمليات التغير والتطور والتقدم في البلدان النامية المتبعة في نظيراتها المتقدمة. وقد ظهرت في منتصف السبعينات إسهامات كل من أليكس إنكلز A.INKLES وديفيد سميث D.SMITH ضمن هذه النظرية حيث حاولا معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في عملية التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية. واعتبرا أن عملية التحديث تمثل عملية التحديث تمثل عملية اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة ويلاحظ على هذه النظرية تصورها بأن على الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية الاقتصادية والتقدم، عليها أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية التي تعيشها الدول النامية والتي تختلف كثيرا عن السياقات التي كانت تعيشها نظيراتها المتقدمة حاليا في مراحل تاريخية ماضية[5].

إن أهم ما يلاحظ على هذه النظرية هو تركيزها الشديد على دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وضرورة إتباع هذه الدول للأساليب والطرق التي استخدمتها جامعات الدول المتقدمة نفسها للوصول إلى الرقي الاجتماعي والثقافي دون مراعاة الخصوصيات التاريخية والحضارية والثقافية لمختلف الدول.

**ب- نظرية رأس المال البشري:** ظهرت مع بداية الستينات و هي تمثل وجهة نظرية الاقتصاديين حول العلاقة بين التعليم والتنمية. لقد أراد العالم الاقتصادي الأمريكي تيودور شولتز T.Schultez أن يحلل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى

---

([4]) - عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي (د ط) مصر 1997، ص 112.

([5]) - عبد الله محمد عبد الرحمن:سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية (د،ط) 1991 مصر ص 187

العاملة باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوعا من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة، ومن ثمة لا يمكن أن ننظر إلى التعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج. ويرى شولتز أن "التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه، ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائده التي تظهر في شكل خدمات"[6].

**جـ- نظرية الأنساق الاجتماعية:** يرى أصحاب هذه النظرية أن الجامعات يمكن اعتبارها أنساقا مفتوحة لتوفر خصائص النسق المفتوح فيها (كما توجد بعض الجامعات ذات خصائص النسق المغلق)، حيث أنه مع الانتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي اجتاحت العالم كله والدول النامية أيضا بدت المدارس والجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة وتركز هذه النظرية على علاقة المدخلات والمخرجات لمؤسسات التعليم الجامعي وهي كما يلي[7]:

- **المدخلات:** وهي مجمل ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من المجتمع مثل المعرفة والقيم والأهداف و الموارد المالية...
- **العملية التعليمية والأكاديمية:** وتمثل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية إضافة إلى القائمين على الخدمات والوسائل والأدوات الفنية...
- **المخرجات:** تمثل نوعية الخرجين وتأهيلهم لخدمة المجتمع وكذا الإطارات الفنية والبشرية مع إكسابهم القيم والاتجاهات... وكذا البحوث العلمية المختلفة.

**3- الجامعة وتحديات التنمية المستدامة:**

يجب على الجامعة الجزائرية إذا أرادت التكيف مع متطلبات عصر العولمة خاصة فيما تعلق بدورها الريادي في عملية التنمية المستدامة أن تقوم ببعض الإجراءات أهمها:

- إعادة هيكلة التعليم العالي بالتشاور مع كل الأطراف الفاعلين فيه بما يتلاءم ومتطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة إنشاء مؤسسات جامعية ومخابر بحث مرتبطة أساسا بإعداد قوى عاملة تتلاءم مع ما يتطلبه عالم الشغل.
- توثيق التعاون العلمي بين مختلف مؤسسات التعليم العالي من جهة ومع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية منها والدولية.

---

([6]) - خوسيه جواكين برونر: العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية، ترجمة محمد البهنسي، مجلة مستقبليات عدد 02 – 2001 ص 171.

([7]) - كمال بلخيري: دور الجامعة في مواجهة تحديات العولمة:مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة عدد 15 الجزائر 2006 ص 235.

- تشجيع الباحثين ماديا على إنجاز البحوث ونشرها خاصة ما تعلق منها بالتنمية المستدامة.

**4- إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية الوطنية المستدامة:**

لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للجدل والنقاش ذلك لأن التعليم يؤدي إلى الإسراع في خطط التنمية، التي تؤدي بدورها رفع مستوى التعليم، والعكس فالجهل وغياب الوعي يظهر التخلف ويعوق خطط التنمية. والتعليم له دور مهم في إزالة الفقر وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم، وله قيمة فردية في زيادة إنتاج المواطن، وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين، كما أن انتشار التعليم يساعد على القضاء على الكثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية، كما أصبح التعليم من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، كما أصبح جزءا أساسيا من عملية التنمية. ويمكن إجمال الدور الذي يقوم به التعليم في التنمية فيما يلي:

- تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.

- إعداد القوى البشرية اللازمة والمكونة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي تهيؤها لقياسها بنجاح مع خصائص العصر التقني.

إلا أن الواقع في منظومتنا الجامعية وبكل أسف لا يلبي كل هذه الاحتياجات الخاصة بالتنمية المستدامة حيث أن الجامعة باعتبارها منبعا لمختلف الاستراتيجيات التنموية ومصدرا للكفاءات المهنية، لا زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق تأدية أدوارها ووظائفها.

**5 - مفهوم البحث العلمي:**

يعرف الدكتور محمد زيان عمر (1987) البحث العلمي بأن " تلك المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حلول لمشكلات التي نشعر بها ولد البحث العلمي نتيجة لحب الاستطلاع ومعرفة الحقائق وتحسين الوسائل التي تعالج بها مختلف الأشياء .يتطلب البحث العلمي التجرد من الأهواء ويستلزم الموضوعية في الدراسة وتقييم النتائج المحصلة عليها. البحث العلمي في جوهره يساوي الموضوعية في وضع الفروض واستخلاص النتائج"[(8)].

ويعرفه أيضا عبد الباسط محمد حسين "(1985) بكونه الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن

---

([8]) - محمد زيان عمر: البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، دار الشروق 1987.

الاستفادة منه" أي أن البحث العلمي يعتمد في دراسته لمشكلة البحث على المنهج العلمي لوضع حلول ملائمة للظاهرة المراد دراستها[9].

**6- شبكة البحث العلمي في الجزائر:**

تضم شبكة البحث العلمي ستة مائة وتسعة وثلاثون (639) مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية، ومن بينها أربعة تنتمي إلى قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ثلاث وكالات وطنية للبحث وهي[10]:

- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي.
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة.
- الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطور التكنولوجي.

كما توجد أيضا وحدات أخرى للبحث العلمي هي:

- وحدة تطوير تكنولوجيات السيليسيوم.
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية.
- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي.
- وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة
- وحدة البحث التطبيقي في الفولاذ والمعادن.

كما استحدثت الوزارة مراكز البحث التالية:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة.
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة.
- مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة.
- مركز البحث في التحليل الفيزيو-كمياء.
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير.
- مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة.
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا.

**7- برنامج الاستثمار العمومي للتنمية ومكانة البحث العلمي ضمنه:**[11]

خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي 2010- 2014 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي

---

(9) - حمد شفيق: البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية 1985.

(10) - www.mesrs.dz

(11)- بيان مجلس الوزراء الجزائري المنعقد يوم 24 مايو 2010.

والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين و100 مليار دج لوضع الحكومة الالكترونية.

ويسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق، وكان رئيس الجمهورية قد أكد في أوت 2009 أن قطاع البحث العلمي الأكاديمي قد جهز بوسائل مالية "هامة تغطي الاحتياجات في مجال بحث جاد حيث سيتم الاستفادة منها لتعويض الباحثين والمؤطرين وتجهيز مخابر البحث وورشات أخرى وتثمين براءات الاختراع".وقال في هذا الصدد" أن هذا المسعى يهدف إلى توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني.، وتم في هذا الإطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة وتنصيب مجلس وطني للتقييم الذي سيكون بمثابة قاعدة لترقية المنظومة الوطنية للبحث ورفعها إلى مستوى المقاييس الدولية. وارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي والإطلاق المبرمج لـ 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى إنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ومركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية. ولبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد والمجتمع تم إطلاق 34برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري 2009 إلى غاية نهاية2010 وفيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تستدعي هذه العملية تجنيد أكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية و الكفاءات الجامعية داخل وخارج الوطن. وتم اقتراح البرامج الوطنية للبحث العلمي الـ 34 من قبل اللجان القطاعية وتخص الفلاحة والموارد المائية المواد الأولية، الطاقة والتربية الثقافة الاتصال القانون، الاقتصاد، السكن والعمران والبناء والصحة والعلوم الحية وتكنولوجيات البناء والعلوم الإنسانية والتاريخ و تهيئة الإقليم و البيئة و المخاطر الكبرى و العلوم الأساسية. كما سيتم إشراك الأساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية و الوصول بذلك إلى بلوغ 28000 أستاذ باحث خلال نفس السنة عبر 1200مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي.

- تؤكد الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي في إطار برنامج الاستثمارات العمومية 2010 – 2014 عزم الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين و تأطير نوعيين.

ويعتبر الملاحظون أن تحرير الجزائر من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه- أكثر فأكثر- كرهان كبير يتعين على البلد أن يرفعه في السنوات المقبلة و ذلك

مرهون لا محالة بترقية اقتصاد قائم على المعرفة تحظى فيه الجامعة و البحث بدور محوري، حيث ألح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مرارا على ضرورة إعطاء دفع قوي للعلاقة بين الجامعة وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية وإقامة علاقة متينة بين التكوين والشغل وعبر رئيس الجمهورية خلال الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر 2009 من جامعة سطيف بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009 - 2010 عن "قناعته الراسخة" بأن الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين كفاءاتها ومهاراتها هو الأساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة ويتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة. كما جدد الرئيس بوتفليقة عزم الدولة على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير المنظومة الجامعية والبحثية من أجل" تمكين الجامعة من الاستجابة بكفاءة واقتدار للطلب الاجتماعي على التعليم العالي والارتقاء بأدائها البيداغوجي والعلمي".

ولقد أبان التطور الذي يشهده البلد في جميع المجالات عن حاجة المؤسسات العامة والخاصة إلى كفاءات مهنية تمكنها من اقتحام مجالات الاستثمار في الابتكار وتعزيز قدراته الإنتاجية والتنافسية ومن ثمة الحاجة الملحة إلى تنظيم الربط بين الجامعة والمؤسسة بشكل أكثر دقة وفاعلية. وتبرز الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية من خلال منح هذا الأخير 40 % من المبلغالإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 والذي يقدر ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 ملايير دولار.

## المحورالرابع: نتائج وتوصيات

### 1- النتائج:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة نستنتج ما يلي:

أ- تطور الاهتمام بالتمويل الحكومي للبحث العلمي في الجزائر وخاصة منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم.

**ب**- تضاعف نسبة التمويل الحكومي للبحث العلمي بنسب متسارعة (0.3 % 1990 وصولا إلى 1 % سنة 2009 من إجمالي الدخل الوطني).

**ت**- تطور الشبكة الوطنية للبحث العلمي وإنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بهدف تنسيق أعمال البحث العلمي.

ث- أن واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر يتسم بالتردي خاصة و أن البلاد خرجت من أزمة متشعبة الأبعاد وخطيرة النتائج ضربت الاقتصاد الوطني في الصميم.

جـ- أن النهوض بالاقتصاد الوطني يسترعي الارتكاز على البحث العلمي للمرور إلى اقتصاد المعرفة.
حـ- أن المجال يبقى مفتوحا أمام الخواص من أجل تمويل البحث العلمي مثلما هو مفتوح أمامهم في مختلف العمليات الاقتصادية الأخرى.

**2- التوصيات:**

يوصي الباحث من خلال هذا العمل بمجموعة من التوصيات يمكن توضيحها في ما يلي:
- تثمين الجهود الرامية إلى تفعيل دور البحث العلمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- توعية المتعاملين الاقتصاديين بأهمية تمويل المشاريع البحثية خاصة في الجامعات والمخابر عبر خلق اتفاقيات تعاون بين المؤسسات الجامعية البحثية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية والخاصة وفق غطاء قانوني وتشريعي.
- زيادة الدعم المالي الحكومي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بما يعكس المكانة التي يجب أن يشغلها البحث العلمي في عملية التنمية المستدامة.
- إنشاء وكالة وطنية تعنى على وجه الخصوص بتمويل مختلف المشاريع البحثية الهادفة إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- إنشاء صناديق استثمارية خاصة تشجع البحث العلمي وتثمن مخرجاته وفق خطط ممنهجة ورشيدة.
- التطبيق الفعلي لنتائج البحوث العلمية المنجزة بما يحقق العائد المادي منها وبما يشجع على تمويلها مستقبلا.

**خاتمة:**

إن الجامعة تلعب دورا رئيسا وحاسما في عملية التنمية المستدامة التي تشكل مستقبل شعوبنا ومخرج أجيالنا الحالية، لكن الملاحظ على جامعتنا التي تتخبط في بعض المشاكل أنها أصبحت بشكل أو بآخر بطيئة في تأدية أدوارها التي ينتظر منها المجتمع الجزائري أن تقوم بها. وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع سيجعل من الجامعة عالة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي ويجعلها في آخر ركب الجامعات الأجنبية. ويجدر التأكيد هنا أيضا على أن أي محاولا لسحب هذا الدور الفاعل منها سيؤدي حتما إلى إبطال فعالية التنمية المراد وتحقيقها مما يعود على المجتمع بنتائج سلبية. كذلك إن التأخر في عمليات تمويل البحث العلمي باعتباره أحد الوظائف الأساسية للجامعة سوف يعرقل جهود التنمية المستدامة و بالتالي التسبب في تعطيل مختلف المخططات الحكومية في هذا المجال. إضافة إلى ذلك

يمكن الاستفادة من مختلف التجارب الإقليمية والعربية والعالمية التي أثبتت جدواها في هذا الخصوص.

**قائمة المراجع:**

(1) - صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة، دمشق 1980.
(2) - رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي و التنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، مصر 2006.
(3) - محمد زيان عمر: البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته، دار الشروق 1987.
(4) - محمد شفيق: البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية 1985.
(5) - عبد الله محمد عبد الرحمن:سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية (د، ط) 1991 مصر، ص 187.
(6) - خوسيه جواكين برونر: العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية، ترجمة محمد البهنسي، مجلة مستقبليات عدد 02 – 2001، ص 171.
(7) - عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي (د ط) مصر 1997، ص 112.
(8) - كمال بلخيري: دور الجامعة في مواجهة تحديات العولمة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة عدد 15 الجزائر 2006 ص 235.
(9) - www.mesrs.dz.
(10)- www.uneca-na.org/arabe/un/documents %20 et %20 etudes/indicateurs - AR (8).doc.
بيان مجلس الوزراء الجزائري المنعقد يوم 24 مايو 2010. – (11)